الفجوة الغذائية فى الاقتصادات العربية والجـــــــات

أمنية محمد عفيفى*
فتحى محمد ابراهيم**

مقدمة

تشير دراسات عديدة الى ان البلدان العربية ربما تواجه الآثار السلبية المحتملة لاتفاقية الجات، مما يدعو الى القيام بتحليل التحديات المرتقبة، وعمل الخطط المطلوبة لتخفيف أثر التكيف قصير الاجل.

ويرجع عجز الاقتصادات العربية عن الاستجابة إلى الطلب المتعاظم على المنتجات الغذائية إلى أسباب كثيرة، "لقد تضافرت فجوة الموارد مع عجز الأداء الزراعى فى تهديد الأمن الغذائى العربى وزيادة نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية من الخارج بفعل تدنى انتاجية الإنسان والحيوان والنبات".(١)

وتعرض اقتصاد الغذاء العربى لانقلاب كامل خلال ربع القرن الأخير، إذ فقدت البلدان العربية أهلية ميزة الكفاية الغذائية وتحولت إلى دول تعانى من العجز الغذائى.

وبلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى للبلدان العربية حوالى ١٤٪ عام ١٩٩٥، كما ينبغى الاشارة الى أن البلدان العربية ليست فقط من اكثر مناطق العالم عجزا فى توفير الغذاء لنفسها، بل وأسرعها فى تزايد معدلات العجز، وتدهور الوضع الغذائى فيها بصفة

* أ. أمنية محمد عفيفى : مدير عام المكتب الفنى لرئيس مصلحة الجمارك.
** د. فتحى محمد ابراهيم : مستشار اقتصادى بمصلحة الجمارك.

عامة، فمتوسط نصيب الفرد من جملة اللحوم ٣٤ . ٢٠ كيلو جرام طبقا لتقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام ١٩٩٥ (يوليو ١٩٩٦).

ومن الاتجاهات الواضحة فى بنية الواردات العربية ان واردات الاغذية تحتل نصيبا مهما فيها مما يشير الى العجوزات طويلة الأمد فى الاكتفاء الذاتى للبلدان العربية.

وبناء على هذا كله فإن هدف البحث الراهن هو الإسهام فى تحقيق فهم أفضل للتحديات التى ستواجهها الاقتصادات العربية والتى يحتمل أن تتأثر بالبيئة التجارية الدولية الجديدة كما ذكرنا سالفاً.

ويتناول البحث مايلى :

١- اقتصادات الزراعة والتغذية.

٢- الالتزامات فى اطار اتفاقية الجات.

٣- الدول العربية والجات.

٤- وضع القطاع الزراعى فى البلدان العربية.

٥- الاحتياجات الغذائية من المصادر الخارجية.

٦- سد الفجوة الغذائية والجات.

٧- بعض التوصيات وموجز لأهم الاستنتاجات.

هناك بعض الملاحظات لابد من ابرازها منذ البدء، فهذه الورقة تسعى إلى عرض وتقديم إطار عام للقضية المطروحة وهى "الفجوة الغذائية فى الاقتصادات العربية والجات" لبحث مدى تأثر تلك الاقتصادات العربية بتطبيق قواعد الجات المتعلقة بقضية الغذاء، ولذا يجب النظر إلى أنه مازالت الدراسات مستمرة فى تقييم الآثار المحتملة لاتفاقيات الجات فى قضيتى الأسعار والطلب.

١. اقتصادات الزراعة والتغذية :

تتصف دول مثل الولايات المتحدة ، فرنسا، كندا، استراليا ذات الدخول المرتفعة بوجود فائض فى الانتاج الغذائى، وفى المقابل تتصف دول ذات دخول منخفضة مثل مصر ، الصومال ، الجزائر بوجود عجز فى إنتاجها من الغذاء ومن ثم تصبح مشكلة السياسة الزراعية فى مجموعة الدول الاولى هى الوفرة فى انتاج الغذاء، وذلك على النقيض بالنسبة لمجموعة الدول الثانية حيث تصبح مشكلة

النقص فى إنتاج الغذاء هى مشكلة السياسة الزراعية فى هذه الدول.

وتشمل مساهمة الزراعة فى النمو الاقتصادى عدة مسائل لعل أهمها شأناً هو زيادة عرض الغذاء، فالزيادة فى المخرجات الصافية من الزراعة تمثل زيادة فى الناتج القومى، ومن الاهمية العمل على تحقيق النمو المتواصل فى الانتاجية الزراعية حيث يساعد ذلك على زيادة الانتاج الزراعى بمعدلات كافية ومستقرة وبتكلفة اقل نسبيا مما يضمن اشباع الحاجات الغذائية فى القطاع غير الزراعى بتكلفة أقل ومن ثم زيادة الدخول الحقيقية للمستهلك. كما أن تقديم الغذاء بأسعار منخفضة يقلل الى حد ما عملية العجز الغذائى.

ولاشك أن الطلب المتزايد على الغذاء نتيجة الانفجار السكانى يفوق كثيراً معدل زيادة القدرة الإنتاجية للأراضى الزراعية، مما أدى إلى نقص مستمر فى الاحتياطى من الغذاء، وارتفاع فى الأسعار وقد بلغ العدد الكلى لسكان البلاد العربية عام ١٩٩٤ حوالى ٢٤٨.٩مليون نسمة وبلغ معدل التزايد السنوى حوالى ٣.٦٪ من جملة السكان، ومن المنتظر أن يصل عدد السكان حوالى ٢٩٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ طبقا لتقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية (يوليو ١٩٩٦).

وقد بلغ عدد سكان الريف حوالى ١١٨.٨٤ مليون نسمة بنسبة ٤٧.٨٪ من جملة السكان، بينما بلغ عدد سكان الريف فى مصر حوالى ٣٢٥٩٤.٣٣ الف نسمة بنسبة ٥٦.٦٪ من جملة سكان مصر.

"والطلب على الغذاء فى الدول العربية يزداد بمعدل حوالى ٤٪ سنوياً بينما لا يتعدى معدل الزيادة فى الإنتاج عن ٢.٨٪ مما سوف يزيد مشكلة الغذاء تعقيداً مع الزمن".(٢)

وطالما نبه الدكتور/ كمال الجنزورى منذ عام ١٩٨٨ على أهمية قضية الأمن الغذائى التى هى قضية أمن الوطن العربى واستقلاله وقال أن الوطن العربى يستورد ١٤٪ من فائض القمح العالمى فى حين لايتعدى عدد سكانه نسبة ٤٪ من سكان العالم، كما سبق أن أشار الدكتور/ سمير مصطفى إلى أن المهمة المطروحة على الدول العربية هى كيفية دعم طاقة الإنتاج لمواجهة الفجوة الغذائية وهو الأمر الذى يجب أن نستعد له منذ اليوم.

والواقع ان ندرة المياه والاراضى الصالحة للزراعة فى مصر، وكذلك الضغط السكانى يزيد من

حدة الاختلال بين السكان والارض الزراعية فاذا كان مايخص الفرد من الارض الزراعية حاليا اقل من ١/٧ فدان فإن ماسوف يخصه سنة ٢٠٠٠ لن يزيد على ١/١٥ من الفدان [٣] مما يجعل من المحتم على مصر ان توجه نشاطها الزراعى نحو الاستعمال الأكثر كفاءة لعوامل الانتاج غير المتجددة.

فعلى سبيل المثال حققت اليابان وتايوان انتاجية عالية من خلال المزرعة الصغيرة وبالمثل تعكس الدراسات التى اجريت عن الهند أن معدل غلة المحصول فى المزرعة الصغيرة أعلى منها فى المزارع الكبيرة وفى مصر اتضح من خلال المناقشات الخاصة بالكفاءة الانتاجية للزراعة ان انتاجية الفدان تميل للارتباط ارتباطا عكسيا بحجم الحيازة المزروعة.

وتعتبر زيادة غلة الحبوب العامل الأساسى فى تحسين إنتاج الغذاء حيث تمثل الحبوب حوالى ٥٥٪ من الاستهلاك الغذائى للانسان متضمنه فى ذلك استهلاكه المباشر وغير المباشر.

ونحن هنا لانقدم إطارا لاستراتيجية التنمية الزراعية، ولكن نركز على قضايا التنمية الزراعية الأساسية ومن الصعوبة بمكان القول إلى أى مدى ستستفيد الاقتصادات العربية من التطبيق الكامل لحزمة جولة أورجواى، وستحاول الورقة تقييم وقع أو تأثير بعض الجوانب على الزراعات العربية وإن كان هناك عدد من المسائل غير مؤكدة النتائج، كفترات الانتقال وتحرير الزراعة من قبل المجموعة الاوروبية.

وبالنسبة للبلدان العربية المستوردة للاغذية على اساس صاف، فان تحرير التجارة الزراعية سيزيد من إنفاقها على الواردات الزراعية، ويقوض ميزان التجارة الزراعى فيها.

٢. الالتزامات فى إطار اتفاقية الجات :

٢.١ تحديد التعريفة الجمركية :

شملت أهم التغييرات تحويل جميع الحواجز غير الجمركية الى تعريفات جمركية، ويقدم الجدول رقم (١) التزامات الدول المتقدمة الصناعية بتخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية بنسبة ٣٦٪ فى المتوسط(٢٤ ٪ فى حالة البلدان النامية) بحيث يكون الحد الادنى للتخفيض ١٥٪ لكل منتج من المنتجات (١٠٪ فى حالة البلدان النامية) "من النسب المفروضة خلال الفترة ٨٣-١٩٨٦"[٤].

جدول رقم (١)

التزامات الدول المتقدمة الصناعية

بتخفيض التعريفة الجمركية طبقاً لاتفاقية جولة اورجواى

المـــــــــواد	نسبة التخفيض فى التعريفة (٪)
جميع المنتجات الزراعية	٣٦
منها : البن والشاى والكاكاو والسكر وغيره	٣٢
الفاكهة والخضار	٣٥
البذور الزيتية والدهون والزيوت	٣٧
الحيوانات ومنتجاتها	٣٢
الحبوب	٣٨
منتجات الألبان	٢٥

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٩٤

وبالنسبة لتجارة المنتجات الزراعية، وعملاً بما تدعو إليه اتفاقية الجات، قامت الدول العربية الموقعة عليها بتحويل جميع الحواجز الكمية أمام الواردات من هذه المنتجات إلى رسوم جمركية مع تثبيتها. وكانت نتيجة التحويل إلى رسوم جمركية ارتفاع الحماية الجمركية التى سيحصل عليها قطاع الزراعة فى كل من تونس والكويت والمغرب الجدول (٢).

٢,٢ خفض دعم الصادرات الزراعية :

يبدو أن الأثر المباشر لاتفاقية الزراعة المنبثقة عن الجات، هو مسألة إعانات التصدير، والتزام

جدول رقم (٢)

التعريفات المثبتة على السلع المصنعة والزراعية للدول العربية

(السقوف العليا) فى جولة أورجواى

الدول الأعضاء فى الجات	معدلات التعريفة المثبتة بعد الجولة (نسبة مئوية حسب القيمة)		معدلات التعريفة المطبقة قبل الجولة (نسبة مئوية حسب القيمة)	
	الصناعة	الزراعة	الصناعة	الزراعة
الإمارات	٤٠	٤٠	٤	٤
البحرين	٣٥	٣٥	٢٠	٢٠
تونس	٩٠	٢٠٠	٧٣	٧٣
الكويت	١٠٠	١٠٠	٤	٤
مصر	٦٠	٨٠	١٠٠	١٥٣
المغرب	٤٠	٢٨٩	٤٥	٤٥

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٩٥

الأعضاء بعدم استخدام إعانات التصدير إلا لما هو معين أو محدد فى القواعد الخاصة بهذا الموضوع.

وقد تم الاتفاق على تخفيض إعانات التصدير بنسبة ٣٦٪ (٢٤٪ للدول النامية) خلال فترة التنفيذ ومداها ست سنوات، ويتم تخفيض الكميات المصدرة المدعومة بنسبة ٢١٪ (١٤٪ للدول النامية) عن مستوى فترة الأساس ٨٦-١٩٩٠ على أقساط متساوية.[٥]

٣٠٢ تخفيض الدعم المحلى للمنتجات الزراعية :

يرتبط هذا الموضوع بتخفيض الدعم المحلى للزراعة (مثل دعم الأسعار أو الإعانات للمدخلات الزراعية) بنسبة ٢٠٪ عن مستوى فترة الأساس (٨٣-١٩٨٨). وتهدف الاتفاقية أيضاً إلى تحقيق تغيير طويل المدى فى طبيعة الدعم المحلى.

وعلى ذلك فالمغرب وتونس مثلا ملزمتان تدريجيا بازالة ١٣٪ من اعانات المدخلات على فترات متساوية حتى عام ٢٠٠٥، وتشمل هذه المدخلات الاسمدة ومبيدات الآفات والعلف الحيوانى والبذور ومياه الرى[٦].

ومن الآثار المباشرة لتخفيض حجم الاعانات التصديرية بموجب الاتفاقية الزراعية وانخفاض انتاج السلع الرئيسية فى دول الاتحاد الاوروبى بسبب هبوط معدلات الحماية. الارتفاع الناتج عن ذلك فى اسعار السلع الزراعية التى تستوردها البلدان العربية، كالحبوب والالبان والسكر واللحوم والذى يمكن ان يلحق الضرر بالبلدان العربية.

هناك مواقف مع ذلك مؤسسة على بعض الدراسات ، ونماذج المحاكاة تشير إلى حدوث زيادة طفيفة فى الأسعار العالمية لمعظم السلع، وإنخفاض للبعض الآخر، ومن الأهمية فى هذا الصدد الإشارة إلى حقيقة بلورها كل من Loo & Tower مؤداها أنه ربما يستفيد مستوردو الغذاء من تحرير التجارة - حتى فى حالة زيادة أسعار الغذاء - لو تمت اصلاحات محلية بهدف تخفيض أو إزالة الآثار السلبية المتواجدة فى السياسات المحلية على القطاع الزراعى.[٧]

والأكثر أهمية من ذلك هو بروز قوى من المنتظر أن تؤثر على التجارة الزراعية لعدة سنوات قادمة، وهذا يشمل ظهور الصين كقوة كبيرة فى عالم الأسواق الزراعية - مع احتمال زيادة استيراد الحبوب وبعض اللحوم وزيادة صادرات الأرز والفاكهة والخضروات واللحوم الداجنة.

وكذلك إعادة هيكلة الزراعة فى دول شرق ووسط أوروبا، وتنفيذ اصلاح وتوسيع السوق فى عديد من بلدان العالم النامى، وزيادة تأثير الاعتبارات البيئية فى السياسة الزراعية.

٣. الدول العربية والجات :

لعبت مصر دوراً مبكراً ونشطاً فى الجات، تزامن مع عضويتها عام ١٩٧٠ وأصبحت دول مثل

المغرب وتونس أعضاء عام ١٩٨٧، ١٩٩٠ وتلا ذلك البحرين ١٩٩٣ قطر ١٩٩٤، الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٤ .

وقد وافقت الدول العربية المشاركة فى جولة أوروجواى على تحويل كل حواجز الواردات الى تعريفات جمركية وتثبيت كل تعريفات الزراعة وهذا أدى إلى زيادة مستوى ربط التعريفة فى مجال الزراعة حوالى ١٠٠٪ فى حالة مصر، ٥٪ بالنسبة للمغرب وتونس.(٨)

ومع ذلك فإن قدرة الدول العربية على الاستفادة من نتائج الاتفاقية يتوقف بالدرجة الأولى على قدرتها على معالجة المشاكل التى يعانى منها القطاع الزراعى، وفى مقدمتها معدلات الإنتاجية المنخفضة والفجوة التكنولوجية.

"ومما لا شك فيه أن رفع الدعم عن المنتجات الزراعية وفقاً لاتفاقية الزراعة سوف يؤثر على مستوى اسعارالسلع المستوردة، فالدعم الذى سوف تقوم الدول بتخفيضه ليس فقط الدعم الموجه للداخل، بل أيضاً دعم الصادرات ومن ثم فإن تخفيض الدعم مرتين يعنى أن الأسعار سترتفع بنسبة تخفيض الدعم مرتين"(٩).

كما أن سياسات الحماية التى تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح ودعم صادرات السلع ذات القيمة العالية مثل القطن، الأرز، الموالح والبطاطس، ينبغى أن يحل محلها استراتيجية زراعية تركز على الأمن الغذائى وعلى المزايا النسبية لمصر والسعودية والجزائر مثلاً بدلاً من التركيز على الاكتفاء الذاتى، والواقع أن ندرة المياه والأراضى الصالحة للزراعة تجعل من المحتم على بعض دول المنطقة مثلها مثل البلدان الأخرى التى تواجه قيوداً بيئية حادة، أن توجه نشاطها الزراعى والاقتصادى نحو الاستعمال الأكثر كفاءة ورشداً لعوامل الإنتاج غير المتجددة. "خاصة وأن سلعة القمح لاتعتبر من السلع التى تتمتع بمزايا نسبية فى إنتاجها تحت الظروف المصرية وبناء عليه فإن أى استراتيجية تنمية وتطوير للزراعة المصرية من شأنها أن تؤدى حتما إلى تقليص الرقعة القمحية فى الدورة الزراعية المصرية"(١٠).

وبناء على ماتقدم هل من المنطقى زيادة الرقعة المنزرعة قمحاً إذا لم يكن لمصر ميزة نسبية فى إنتاج القمح؟

والواقع أن مدى استفادة البلدان العربية من الاتفاقية سيتوقف على مدى مرونتها فى تكييف التكوين القطاعى لأنشطتها الاقتصادية فى صالح القطاعات التى تتمتع فيها بالميزة التنافسية الأكثر ديناميكية.

٤. وضع القطاع الزراعى فى البلدان العربية :

يكتسب القطاع الزراعى أهمية خاصة فى الاقتصادات العربية، إذ يوفر مصدراً للرزق لأكثر من ٥٠٪ من السكان،كما يستوعب حوالى ٤٠٪ من القوى العاملة العربية، بالاضافة الى مساهمته فى تنشيط غيره من القطاعات الانتاجية مثل الصناعات الغذائية.

ويرجع عجز القطاع الزراعى فى البلدان العربية عن الاستجابة للطلب المتنامى على المنتجات الغذائية الى عدة قضايا اهمها، ان القطاع الزراعى لم يتوفر له القدر المناسب من الاستثمارات الضخمة التى تولدت عن الطفرة البترولية، وتدهور نوعية العمالة الزراعية نتيجة للتغيير الكبير فى تركيب القوى العاملة، كما لم تنجح محاولات التوسع فى المساحات المروية فى حل المشكلة الغذائية اذ لم تزد المساحة المروية فى حل المشكلة الغذائية منذ منتصف السبعينات إلا زيادة طفيفة لاتتعدى ٤٠٥٪ من إجمالى المساحة المنزرعة، بل إن المساحة المروية تناقصت نتيجة للتوسع العمرانى على الارض الزراعية وعمليات التجريف[١١].

وباستعراض تطورات الفجوة منذ منتصف السبعينات، حيث ارتفعت القيمة الاجمالية للفجوة الغذائية من حوالى ٦٠١ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى حوالى ٨٠٤٣ مليار دولار عام ١٩٧٥، ثم بلغت ١٠٠٤٩ مليار دولار عام ١٩٨٠، ثم الى ١٢٠٥٣ مليار دولار عام ١٩٨٥، تحت تأثير معدل نمو سكانى حوالى ٣٠٦٪ [١٢] سنويا وزيادة الطلب على السلع الغذائية خاصة تلك التى تتميز بمرونة دخل عالية مثل منتجات الالبان واللحوم، ورغم الإمكانيات المتاحة من ناحية الموارد الزراعية فى البلدان العربية من حيث الارض القابلة للزراعة إلا أنها عجزت عن تلبية الاحتياجات المتنامية لمجموع السكان فى المنطقة.

٤٠١ الإنتاج الزراعى :

بلغ الناتج الزراعى للاقتصادات العربية بسعر التكلفة عام ١٩٩٤، ٦٨٣٨٤ مليون دولار بزيادة بلغت نسبتها ٥٠١٨٪ عن عام ١٩٩٣، وهو معدل منخفض إذا ماقورن بمعدلات الزيادة

السكانية ومعدلات الزيادة فى الاستهلاك "وبلغ متوسط نصيب الفرد من كافة الحبوب ٢٩١,٧٢، ٣١١,٨٤ كيلوجرام خلال عامى ١٩٩٣، ١٩٩٤ على التوالى بزيادة تمثل نحو ٦,٩٠٪".(١٣)

ومن الممكن إعطاء فكرة حول تقدير الاتجاه العام غير الخطى فى صورة قطع مكافئ - سلسلة زمنية - لتطور انتاج الحبوب فى الاقتصادات العربية خلال الفترة محل البحث، والتى تنطبق عليها دالة القطع المكافئ بصورة أفضل من الدالة الخطية وباعتبارها أقرب الدوال غير الخطية إلى الدالة الخطية، بموجب المعادلة الآتية :

ص = أ + ب س + حـ س٢

حيث أ ، ب ، جـ كميات مجهولة تحسب قيمها التى تجعل هذا المنحنى يمثل القيم المشاهدة احسن مايمكن . أى أن يكون مجموع مربعات الانحرافات أصغر مايمكن.

س : السعر . ص : الكمية.

مع توضيح ذلك من خلال شكل بيانى يبين الاتجاه العام لتطور انتاج الحبوب للفترة محل البحث.(١٤)

وقد أدت الأحوال المناخية إلى تدهور انتاج الحبوب، حيث قل سقوط الأمطار، وتأخر سقوطها فى مناطق أخرى، وقد سجل انخفاض الحبوب نسبة ١,٧٪ عام ١٩٩٣، منها القمح بنسبة ٤,١٪ والشعير بنسبة ١,٧٪ والأرز بنسبة ١,٩٪.

ومن الممكن أيضاً استخدام نموذج خطى مبسط لتوازن سوق سلعة مثل الحبوب، يشتمل على مجموعة المعادلات التالية :

ط = ١ + م ع ..... (١)

ص = ب + ط ع + ر س ..... (٢)

ط = ص ..... (٣)

ويتضح أن هذا النموذج مكون من ثلاث علاقات اقتصادية أمكن وضعها فى صورة ثلاث معادلات خطية تحتوى على ثلاثة متغيرات اقتصادية هى :

ط = وترمز إلى الكمية المطلوبة

ص = وترمز إلى الكمية المعروضة

ع = وترمز إلى سعر السلعة فى السوق

س = نفترض أنه يمثل معدل سقوط الأمطار بالبوصات خلال موسم النمو

ومن الواضح أن هذا المتغير غير اقتصادى (س) ولايتوقع أن تحسب قيمته من حل النموذج لكن قيمته تتحدد مسبقاً من تسجيلات الأرصاد فهو إذن متغير خارجى.

ويتم حل النموذج بالحصول على نقطة التوازن التى يكون عندها السعر = ؟ وكمية التوازن=؟.(١٥)

قدرت مساهمة الناتج الزراعى للناتج المحلى الإجمالى خلال عامى ١٩٩٣ - ١٩٩٤ على الترتيب بنحو ١٣.١٨٪، ١٣.٥٧٪ بزيادة طفيفة تبلغ نحو ٠.٣٩٪، ورغم وجود تباين بين النظم الاقتصادية والزراعية فى تلك البلدان، إلا أنها فى مجموعها تواجه إمكانيات محدودة من الموارد الزراعية المستغلة، وتعتمد بدرجة أو بأخرى على الواردات لتغطية نصف الاحتياجات من الأغذية.

وبالرغم من الموارد الزراعية والبشرية الكبيرة فى الدول العربية إلا أن كفاءة استخدام هذه الموارد ضعيفة بالمقارنة مع مثيلتها على المستوى الدولى "إذ يلعب التخلف التكنولوجى الزراعى دوراً رئيسياً فى انخفاض معدلات الإنتاجية" "فغلة الحبوب فى الوطن العربى، على سبيل المثال تبلغ ٥٧٪، ٤٤٪ من غلة الحبوب فى الدول النامية والمتقدمة على التوالى" "تمثل غلة الهكتار الواحد من القمح فى الوطن العربى عام ١٩٩٢ حوالى ٧٠٪، ٧٦٪ من نظيرها فى الدول المتقدمة والنامية على التوالى.(١٦)

٢.٤ الموارد الأرضية :

تشير الإحصاءات إلى أن الاقتصادات العربية تزخر بكم هائل من الموارد الزراعية حيث تبلغ الرقعة القابلة للزراعة نحو ١٩٨ مليون هكتار وتمثل المساحة المزروعة فى عام ١٩٩٤ نحو ٦٥,٥٠٩ مليون هكتار وذلك بزيادة تقدر بنحو ٣.٩٪ مقارنة بالمساحة المزروعة عام ١٩٩٣ والمقدرة بنحو ٦٣,٠٥٨ مليون هكتار.(١٧)

"يتضاءل نصيب الفرد من المساحة المنزرعة فى مصر بشكل لايتسق مع النصيب الأمثل للفرد

من الزمام المنزرع الذى يمكن أن يمده باحتياجاته من الغذاء والكساء - فمثلاً يصل نصيب الفرد من المساحة المنزرعة فى مصر ٠,٤ هكتار وفى الأردن ٠,٥ هكتار وفى سوريا ٠,٩ هكتار"[١٨] ولايزال المعين الأكبر للزراعة العربية يتركز بصفة أساسية فى الأراضى المطرية حوالى ٨٠٪ من مساحة الأراضى المزروعة ، ٢٠٪ للأراضى المروية، ويبلغ نصيب الفرد من الرقعة المزروعة فى الدول العربية نحو ٠,٢٧ هكتار[١٩]

وكما هو معروف فإن الزراعة تتصف بكونها صناعة ترتبط بالبيئة ارتباطاً وثيقاً وأنها تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الإيجابية والسلبية التى تعترى هذه البيئة بمكوناتها الأخرى من موسم إلى آخر. من هذا المنطلق يصعب وضع قيم تنبؤية على درجة عالية من الدقة بالمساحات الممكن زراعتها مطرياً وبمعدلات انتاجيتها إلى غير ذلك من المتغيرات ذات الأثر فى بلورة مشروعات الخطط الخضراء.

٣٠٤ الموارد المائية:

"يقدر متوسط نصيب الهكتار من المياه السطحية الجارية فى الدول العربية بحوالى ٠,٧ لتر/ثانية/كم، مقابل ٩,٥ لتر/ثانية/ كم على المستوى العالمى".

إن اعتبارات الكفاءة تعد دون المستوى :" اذ يستخدم لرى الهكتار مايعادل نحو ١٢ الف متر مكعب، فى حين اثبتت الدراسات أن الكمية اللازمة لاتتعدى نحو ٧,٥ الف متر مكعب الأمر الذى يعكس ان هناك هدرا فى استخدام المياه"[٢٠]

٤٠٤ موارد الإنتاج الحيوانى :

بالرغم من أن الثروة الحيوانية متوفرة فإن انتاجها لايفى باحتياجات سكان معظم الدول العربية ويعزى ذلك إلى الأسلوب التقليدى فى تربية تلك الحيوانات والذى يؤدى إلى انخفاض انتاجيتها حيث يقل مستوى انتاجية الرأس من الحيوانات عن المستويات العالمية، حيث بلغت انتاجية الأبقار عام ١٩٩٢ فى القطاع العربى ٥٠٠كج/ رأس مقابل ٢٠٦٠كج/ رأس على المستوى العالمى، ٥٨٤٤ كج/رأس فى أمريكا.[٢١]

٥. الاحتياجات الغذائية من المصادر الخارجية :

برزت مشكلة الغذاء كمتغير أساسى فى السياسة العربية، وقد اسهمت الطفرة البترولية فى منتصف السبعينات بالإضافة إلى تأثير معدل نمو السكان العالى كمساهم فى الانفجار الخطير فى الطلب على المواد الغذائية.

ومن أمثلة ذلك الزيادة الكبيرة فى الطلب على القمح "ويرجع بعض الخبراء زيادة الطلب على الحبوب إلى زيادة السكان، ولكن المشاهد أن الأخير ليس متغيراً متجانساً" لذلك فمن المهم جداً أن نأخذ فى الاعتبار التحول الكبير فى التقسيم الطبقى الاقتصادى والاجتماعى فى أعقاب الطفرة البترولية سواء فى الدول النفطية أو غيرها من الدول غير النفطية. وقد أدى هذا التحول إلى قفزة جوهرية من الاستهلاك المباشر للحبوب الى الاستهلاك غير المباشر فى شكل علف الحيوان "وتعنى هذه القفزة - أكثر ما تعنى - تغيراً أساسياً فى سلة الغذاء من اعتمادها على العنصر النباتى إلى العنصر الحيوانى" "والمغزى المهم الواجب ادراكه هو أن استهلاك اللحم فى واقع الأمر استهلاك غير مباشر للحبوب".(٢٢)

زاد اعتماد البلدان العربية على العالم الخارجى فى تلبية احتياجاتها من المنتجات الغذائية الأساسية "ويتحدد حجم الواردات العربية من أهم السلع الغذائية بمستويات العجز منها فى الأقطار العربية والذى يتأثر بالطاقات الإنتاجية ومستويات الاستهلاك الإجمالية لمختلف السلع، وكذا مدى توافر النقد الأجنبى للاستيراد.

وبلغت قيمة الواردات العربية الزراعية حوالى ١٩٩٦٩,٦٣ مليون دولار عام ١٩٩٤، تمثل الواردات الغذائية منها نحو ٨٥,٦٪ وبما يعادل ١٧٠٦٦,٥ مليون دولار "وبلغت القيمة الإجمالية كواردات من مجموعة الحبوب ٤٩١٦,٧٨ مليون دولار عام ١٩٩٤ بينما بلغ نصيب القمح ٢١١٦,٣٢ مليون دولار عام ١٩٩٤، وبلغت واردات مصر ٧٢٥ مليون دولار والمغرب ٣٢٦ مليون دولار والجزائر ٢٧٨ مليون دولار، بما يوازى ٦٠٪ من قيمة واردات الوطن العربى من القمح".(٢٣)

وتشمل السلع المستوردة الرئيسية الحبوب (القمح، الأعلاف والأرز) تليها الألبان ومنتجاتها حيث بلغت واردات المجموعة الاخيرة حوالى ٢١٣٤,٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٤ تمثل حوالى ١٥,٥٩٪ من قيمة الواردات الغذائية، استوردت الجزائر والسعودية مايساوى نصف واردات الدول

العربية، أما اللحوم والزيوت والأغذية النباتية الاخرى فتأتى فى المرتبة التالية حيث تمثل اللحوم حوالى ١٠,٣٨٪ من قيمة الواردات الغذائية.(٢٤)

وتعتبر دول السوق الاوربية والولايات المتحدة المصدر الرئيسى لواردات الدول العربية من مجموعة الحبوب، حيث يستورد منها حوالى ثلاثة ارباع واردات الدول العربية ، كما تمثل السوق الاوربية المصدر الرئيسى لواردات الدول العربية من منتجات الالبان(٧٢٪) والسكر(٥٩٪) والاعلاف(٥٥٪) واللحوم(٤٢٪)(٢٥).

ينسحب العجز الغذائى العربى أيضا على أنشطة الانتاج الحيوانى والداجنى والتى تستهلك نحو ٣٥ مليون طن من الاعلاف تمثل نحو ٧٠٪ من تكلفة الإنتاج ، ويستورد أغلبها من الخارج.(٢٦)

وبالنظر لعدم توافر خامات على درجة مقبولة من الجودة من مخلفات المجازر المحلية ومن مخلفات تصنيع الأسماك فلا تزال تعتمد صناعة الأعلاف المركزة فى مصر والدول العربية على استيراد مسحوق اللحم والعظم ومسحوق السمك من الخارج وهما يمثلان نحو ٧٠٪ إلى ٨٥٪ من إجمالى تكلفة خامات المركزات، بالإضافة إلى الفيتامينات والأحماض الأمينية والأملاح المعدنية، وهى وإن كانت تصنع محلياً فى مصر بترخيص من بعض الشركات العالمية إلا أن أغلب مكوناتها يتم استيرادها من الخارج.

من هذا نرى أن الإنتاج المحلى من مركزات الاعلاف يعتمد على استيراد كافة المكونات الأساسية.

٦. سد الفجوة الغذائية والجات :

اختلفت الآراء وتعددت الاجتهادات حول مشكلة الغذاء فى البلدان العربية والجات، كما شاب الاهتمام بقضية دورة أورجواى نوع من الحذر نظراً لتواكبها مع الاجراءات التى تم تنفيذها فى إطار سياسة التحرير الاقتصادى.

ويبين ذلك القاء الضوء على الآثار الاقتصادية المتوقعة لاتفاقية الجات على سد الفجوة الغذائية إذ يرى البعض أن الاتفاقية الزراعية لها آثار إيجابية فى المدى البعيد على قطاع الغذاء،

حيث إن ارتفاع الأسعار العالمية - نتيجة إزالة الدعم من شأنه زيادة حوافز فرص التوسع فى إنتاج المحاصيل الزراعية مثل القمح والحبوب الزيتية.

طبقا لآراء (شابرير، محمد العريان، صندوق النقد الدولى "اثار اتفاقية الجات على البلاد العربية ١٨/١٧ يناير ١٩٩٥ الكويت" يتضح أن مدى تأثر كل من الاقتصادات العربية يتوقف على التركيب السلعى لصادراتها ووارداتها من المواد الغذائية.

"ان بنية النشاط الاقتصادى فى القطاع الزراعى فى البلدان العربية بما فى ذلك الانتاج والاستهلاك والتجارة ليست متجانسة وتبعا لذلك فإن أثر الاتفاقية سيختلف من بلد لآخر".

"كما ان سياسات الحماية التى تهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح، ينبغى ان يحل محلها استراتيجية زراعية تركز على الأمن الغذائى "[٢٧]

ان أثر الاتفاقية على أى بلد سيتوقف أساسا على البيئة الاقتصادية المحلية وليس على التغييرات فى الاسعار أو الاسواق الدولية.

ومن الواضح وجود تباينات هامة فى هياكل اقتصاد الدول العربية ويعتبر الأمن الغذائى قضية مهمة فى هذه الاقتصادات وكذلك تقديمه بأسعار منخفضة لأسباب اجتماعية وسياسية.

وبالنظر لهيكل واردات البلدان العربية، يتضح ان نسبة واردات تونس من الغذاء عام ١٩٩١ كانت ٣ ، ٨٪، اما بالنسبةلمصر فقد بلغت ٤ ، ٢٩٪[٢٨].

ويتمتع قطاع إنتاج الغذاء بوجود إجراءات أساسية للحماية، وهذا يعكس مصالح واهتمامات صانعى السياسة بغية تحقيق أمن غذائى من خلال الإنتاج المحلى.

وتعتبر الدول المصدرة للنفط ذات الثروة ومحدودية المصادر الزراعية، أكبر مستوردى الغذاء ١٢ ، ١ بليون دولار وتأتى بعدها الدول المصدرة للعمالة ٤ بليون، وتمثل مصر أكثر من نصف كل الغذاء المستورد من قبل الدول المصدرة للعمالة.[٢٩]

وتشكل الفجوة الغذائية أساس الفجوة الزراعية حيث تبلغ ٧٨ ، ٩٨٪ منها عام ١٩٩٤، ومن واقع البيانات يتبين أن قيمتها بلغت نحو ٥ ، ٩٤٨٥ مليون دولار، ومن خلال بحث الهيكل القيمى للفجوة الغذائية يتضح أن نصيب الحبوب بلغ ٩٢ ، ٤٣٩٦ مليون دولار بلغت نسبتها حوالى ٤ ، ٤٦٪

ويشكل القمح أهم البنود حيث بلغت قيمته حوالى ١٨٦٥,٦٠، وبما يقارب ٤٢,٥٪ من فجوة الحبوب ونحو ١٩,٧٪ من الفجوة الغذائية.(٣٠)

وتأتى الألبان فى المرتبة الثانية حيث بلغت قيمة الفجوة ٢٠٦٠,٧٩ مليون دولار عام ١٩٩٤- بلغت نسبة مساهمتها فى القيمة الإجمالية للفجوة ٢١,٧٪.

وتأتى بعد ذلك مجموعة اللحوم حيث، بلغت قيمة الفجوة ١٣٠٦,٦٣ مليون دولار بنسبة ١٣,٨٪.(٣١)

وتشير بيانات تطور استهلاك الدول العربية من الحبوب خلال الفترة ٩٣-١٩٩٥ الى ان المتاح للاستهلاك من الحبوب تزايد من ٦٨٦٣٧,٣٩ الف طن عام ١٩٩٣، لنحو ٧٦٠٢٤,٨٨ الف طن عام ١٩٩٤، اما بالنسبة لمتوسط استهلاك الفرد خلال نفس الفترة من الحبوب فقد بلغ نحو ٢٩١,٧٢ كيلو جرام، ٣١١,٨٤ كيلو جرام خلال عامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤.

وفيما يتعلق بتطورات الاستهلاك من القمح، فقد تزايد من نحو ٣٠٤٢٣,٣٨ الف طن عام ١٩٩٣، لنحو ٣٧٩٥٠,٩٠ الف طن عام ١٩٩٤، اما بالنسبة لمتوسط استهلاك الفرد من القمح فقد بلغ نحو ١٢٩,٣١ كيلو جرام، ١٥٥,٦٧ كيلو جرام خلال عامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ (٣٢).

وتشير البيانات أن الإجمالى المتاح للاستهلاك من جملة اللحوم (لحوم الماشية، الأغنام والماعز، الجمال والدواجن) بلغ ٤٩٥٨,٨٧ الف طن عام ١٩٩٤، وأن متوسط نصيب الفرد من جملة اللحوم بلغ ٢٠,٣٤ كيلوجرام.(٣٣)

على انه يجب ذكر أن الاعتماد على قيمة الفجوة الغذائية لايعبر عن نتائج واقعية نظراً لتأثر قيمة الفجوة الغذائية بأسعار مكوناتها السلعية فى الأسواق العالمية وبتقلباتها من عام إلى آخر. حيث بلغت - وعلى سبيل المثال - كمية الواردات من الحبوب نحو ٢٦,٠٦ ، ٣٠,١٠ مليون طن فى عامى ١٩٩٣، ١٩٩٤ على الترتيب ، على حين بلغت قيمة الواردات منها فى كلا العامين وعلى الترتيب نحو ٧٧٤٧,٥، ٤٣٩٦,٩ مليون دولار ، ومن ثم يلاحظ أنه على الرغم من زيادة كمية الواردات من الحبوب فى عام ١٩٩٤ عنه فى عام ١٩٩٣إلا أن قيمة الواردات منها فى عام ١٩٩٤ أقل عنها فى عام ١٩٩٣، وذلك لتغير أسعار الأستيراد من نحو ٢٩٧,٢ دولار / طن فى عام

١٩٩٣ إلى ١٤٦,١ دولار/ طن فى عام ١٩٩٤.[٣٤]

وبدراسة تطور نصيب الدول العربية من قيمة الفجوة للمجموعات الغذائية الرئيسية يتضح وجود فجوة بجميع الدول العربية فيما عدا كل من تونس وموريتانيا لعام ١٩٩٤ كما " تختلف الدول العربية،باستثناء تونس وموريتانيا، فى مدى نصيبها من قيمة الفجوة الغذائية، ووفقا لتقديرات عام ١٩٩٤، فان الجزائر ومصر والسعودية يمثلون على الترتيب أهم دول العجز للسلع الغذائية الرئيسية"[٣٥]

وفيما يخص الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية فقد تحسنت النسبة للحبوب والبقوليات والسكر واللحوم فى عام ١٩٩٥، بينما تراجعت بالنسبة للقمح والزيوت والفاكهة واستقرت للخضروات، وفى هذا الصدد تجدر الاشارة الى ان الدول العربية حققت عام ١٩٩٥ اكتفاء ذاتيا فى الاسماك ، جدول رقم (٣) "والمغزى المهم الواجب ادراكه هو أن استهلاك اللحوم هو فى واقع الأمر استهلاك غير مباشر للحبوب، وبذلك برزت بوضوح ظاهرة المنافسة بين طبقات المجتمع بالنسبة للاستهلاك المباشر والاستهلاك غير المباشر للحبوب [٣٦] " فظاهرة طوابير الخبز ليست فى نهاية الأمر إلا نتيجة حتمية لمزاحمة الاستهلاك غير المباشر من جانب الاغنياء للاستهلاك المباشر للحبوب من جانب الفقراء".

"وربما كان الخطأ الأكبر الذى ارتكبته حكومات المنطقة هو ملء بطون الطبقات الجديدة القادرة بمنتجات حيوانية تنافس فى حقيقة الأمر الاستهلاك المباشر للحبوب من جانب الطبقات الفقيرة".

"ونظرا لما لهذه الطبقات من قوة سياسية واجتماعية واقتصادية ملحوظة فكثيرا مايكون من الصعب تغيير هذه السياسات أو تعديلها حتى فى مواجهة ارتفاع كبير فى الاسعار العالمية للحبوب كما حدث فى عام ١٩٧٤"[٣٧]

وتعكس النتيجة النهائية أن ظروف تحسن عرض المواد الغذائية الرئيسية وبالتالى الأمن الغذائى لابد أن يمر خلال زيادة التعاون الإقليمى ، ويتم تحقيق المزايا النسبية من خلال تكامل أسواق الغذاء فى تلك البلدان مع العمل على تطوير وزيادة انتاج الغذاء.

جدول رقم (٣)

نسبة الاكتفاء الذاتى للمجموعات السلعية الرئيسية

خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥

سلع الغذاء	نسبةالاكتفاء الذاتى (٪)		نسبة الاكتفاء الذاتى (٪)
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
مجموعة الحبوب (جملة)	٦٠,٨٤	٥٩,٢١	٦٠,٢٦
القمـــــــح	٦٢,٥٤	٥٨,٩٠	٤٦,٠١
الذرة الشامية	٥٣,٨٦	٤٠,٣٨	٥٣,٣٤
الأرز	٧٣,٩٨	٧٦,٦٣	٧٤,٤٥
الشعير	٥٨,٥٥	٦٤,٨٦	٦٥,٨٦
السكر (مكرر)	٣٨,٥٤	٣٨,٨٧	٣٩,٢٣
زيوت وشحوم	٣٤,٩١	٤٣,٩٢	٣٦,٧٥
جملة اللحوم	٨٢,٠١	٨٠,٥٤	٨١,٦٥
لحوم حمراء	٨٦,٠٦	٨٢,٣٢	٨٥,١٤
لحوم بيضاء	٧٦,٧٤	٧٧,٨٢	٧٥,٩٥
اللبن سائل	٦٠,٠٥	٦٣,٠٥	٦٢,٥٩
الاسماك	١١٣,٦٠	١١٣,١٢	١١١,٢٤

المصدر : أوضاع الأمن الغذائى العربى ١٩٩٥ المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

٧. بعض التوصيات وأهم الاستنتاجات :

ماذا يجب على الاقتصادات العربية عمله ؟

تثير السنوات القادمة تساؤلات بشأن المسألة المطروحة بالنسبة للاقتصادات العربية للتكيف مع الحقائق الجديدة والمستجدة من جولة أورجواى والتغيرات فى الطلب العالمى.

وكما أشار السيد/ أجنى مور وزير الزراعة الأمريكى أن نهاية الدعم الأمريكى للواردات العربية سيجلب لامحالة الأثر الصافى لزيادة أسعار التجزئة للسوق داخل الاقتصادات العربية.

ماذا ستفعل الجات مع السوق ؟

وفرت اتفاقية الجات امكانية الاستناد الى قواعد محددة بصدد دخول الاسواق منها اجراء تخفيضات كبيرة فى التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية كما سوف تؤدى الاحكام الزراعية فى اتفاية الجات الى تغييرات رئيسية فيما يتعلق بدخول الاسواق العالمية وسياسة الدعم المحلى.

ولكن ماذا يعنى إلغاء الدعم المحلى؟ إنه يعنى أن التكلفة الحقيقية للإنتاج والميزة النسبية يجب أن تحسب على أساس تكاليف الإنتاج وليس على حساب الأسعار المشوهة.

ولأن الورقة لايمكن أن تتسع لكل نواحى اتفاقية جولة اوروجواى فإن قضايا التبادل السلعى والخدمات، مكافحة الاغراق، التأمين، ضمان الاستثمار، وحماية الملكية الفكرية مهمة جداً فى قطاع الزراعة.

فمثلا حماية الملكية الفكرية سيكون لها تأثير فى الزراعات العربية وعملية نقل التكنولوجيا ليست سهلة كما كان فى الماضى، حيث يمكن القول إن القرن القادم هو الهندسة الوراثية، إذاً القضية ليست مجرد تحرير التبادل السلعى.

ولكن ماهو تأثير التبادل السلعى على فاتورة الغذاء فى الاقتصادات العربية ؟

ليست الأسعار هى المتغير الوحيد المتوقع، هناك الطلب والإنتاج وبالتالى الفجوة الغذائية التى ستؤثر على فاتورة الغذاء بالاضافة الى ماسيحدث فى سياسات الطلب.

وفيما يتعلق بالضوابط الواردة فى اتفاقية الزراعة- جولة اورجواى- عن التصدير وتخفيض

الدعم المحلى، وتحسين فرص الوصول الى الاسواق، فهى أمور مهمة بالنسبة للبلدان التى قامت باصلاح سياساتها الاقتصادية الكلية والبنيوية بحيث يمكن زيادة الكفاءة فى تخصيص الموارد.

وبالرغم من خطورة وأهمية الابعاد الاقتصادية التى تناولناها فى هذا البحث فى عالم جديد متغير، فلا تزال قضية التخطيط بعيد المدى محدودة جداً ، هذا فى الوقت الذى تدعو الحاجة الى رؤية بعيدة لتعكس استمرار التغيرات الهيكلية فى الاقتصادات العالمية. وأول هذه المتغيرات العالمية هو الاعتماد المتزايد على الخارج نتيجة لتفاقم مشكلة الغذاء وسد الفجوة الغذائية خاصة الحبوب وأهمها القمح ومايطرأ على المعروض منها فى السوق وأسعارها التى تتسم بذبذبات دورية تعكس أساسا موجات الجفاف كما حدث فى الغرب الأوسط فى الولايات المتحدة منذ فترة، وفى بلدان أخرى مثل الأرجنتين واستراليا.

وكان إهمال الزراعة لفترات طويلة هو فى حد ذاته خطأ كبيراً ، ولاسبيل للخروج من هذا النمط إلا بدراسة امكانية زيادة قدرة قطاع الزراعة العربية على تلبية الاحتياجات الغذائية، وهذا يعنى تحويلا عميقاً فى بنود الاستثمار، ولاشك أن الآفاق الجديدة للاقتصادات العربية من زاوية التنمية الزراعية وحل قضية الفجوة الغذائية ستتوقف على دراسة مدى امكانية القفزة التكنولوجية لزيادة انتاج مساحات شاسعة من الأراضى المطرية، مع إمكان تطوير النظم الزراعية السائدة، ومن الممكن أن يساعد هذا فى عملية التكامل الزراعى.

وعلى ذلك يمكن القول إن أثر الاتفاقية سيتوقف بشكل أساسى على الوضع الاقتصادى والبيئة الاقتصادية المحلية وليس على التغيرات فى الأسعار أو الأسواق الخارجية.

وبالرغم من بعض المحاولات التى بذلت وتبذل لتطوير الزراعة، فإن الجهود والنشاطات الحالية تأخذ " النظم الزراعية" المتواجدة كحقيقة غير قابلة للتغيير، وقد مثل ذلك قيوداً شديدة على امكانية زيادة وتطوير الإنتاج الزراعى.

المراجع

١- محمد سمير مصطفى : "النمو الاقتصادى والتنمية الزراعية" فى: **ندوة مستقبل الاقتصاديات العربية فى ظل المتغيرات المعاصرة**، ١٨ - ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣- تونس :رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٣.

٢- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : **أوضاع الأمن الغذائى العربى.** القاهرة : جامعة الدول العربية ، ١٩٩٥ .

٣- مصطفى الجبلى : استراتيجية التنمية الزراعية. فى : **مؤتمر اقتصاديات الزراعة**، صوفيا، (بلغاريا): المؤتمر، ١٩٨٥ .

٤- Laird, Samuel : "The impact of the Uruguay Round on trade in agricultural commodities for the Arab countries". In: **Implications of The Uruguay Round for the Arab countries:** the Conference of the economics Department 13-15 Jan. 1996, Cairo University.

٥- **المرجع السابق.**

٦- جمال زروق : "نتائج جولة أورجواى وآثارها على سياسات البلاد العربية".فى : **ندوة آثار اتفاقية الجات على البلاد العربية**- الكويت ١٧-١٨ يناير ١٩٩٥ . الكويت : صندوق النقد الدولى ١٩٩٥.

٧- Laird, Samuel: Op.Cit

٨- شابرير،بول - محمد العريان : "النتائج الممكنة لجولة أورجواى فيما يتعلق بالبلدان العربية: تحليل عام". فى : **ندوة آثار اتفاقية الجات على البلاد العربية**- الكويت ١٧-١٨ يناير ١٩٩٥. الكويت: صندوق النقد الدولى ، ١٩٩٥.

٩- **المرجع السابق .**

١٠- عادل ابراهيم هندى- غولدت ، أيان . "المحددات الرئيسية لتطوير وتنمية الزراعة المصرية". فى: **ندوة اثار اتفاقية الجات على البلاد العربية**. الكويت ١٧-١٨ يناير ١٩٩٥. الكويت: صندوق النقد الدولى، ١٩٩٥.

١١- **التقرير الاقتصادى العربى الموحد** سنوات ٩٢،٩٣،٩٤، ١٩٩٥.

١٢- **المرجع السابق.**

١٣- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - **مرجع سبق ذكره .**

١٤- Madnani, G.M. **Introduction to Econometrics, Principles and Application.** New Delhi:Oxford, 1988.

١٥- **المرجع السابق .**

١٦- التقرير الاقتصادى العربى الموحد - **مرجع سبق ذكره .**

١٧- **المرجع السابق .**

١٨- محمد سمير مصطفى . **مرجع سبق ذكره .**

١٩- التقرير الاقتصادى العربى الموحد - مرجع سبق ذكره .

٢٠- **المرجع السابق .**

٢١- **المرجع السابق .**

٢٢- عبد العزيز الشربينى . **الأهرام الاقتصادى**، ١٩٨٩/٦/٣.

٢٣- المنظمة العربية للتنمية الزراعية . **مرجع سبق ذكره.**
والتقرير الاقتصادى العربى الموحد - **مرجع سبق ذكره.**

٢٤- جمال زروق . **مرجع سبق ذكره.**

٢٥- حسن على خضر "آثار جولة اورجواى على المنتجات الزراعية" . فى : **مؤتمر قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.** ١٣-١٥ يناير ١٩٩٦ .

٢٦- وزارة الزراعة . الإدارة المركزية للثروة الحيوانية ، دراسة غير منشورة .

٢٧- جمال زروق . **مرجع سبق ذكره.** وشابرير،بول ومحمد العريان . **مرجع سبق ذكره.**

٢٨- Laird, Samuel :Op.Cit.

٢٩- **المرجع السابق .**

٣٠- المنظمة العربية للتنمية الزراعية . **مرجع سبق ذكره.**

٣١- **المرجع السابق .**

٣٢- **المرجع السابق .**

٣٣- **المرجع السابق .**

٣٤- **المرجع السابق .**

٣٥- **المرجع السابق .**

٣٦- عبد العزيز الشربينى . **مرجع سبق ذكره .**

٣٧- **المرجع السابق .**